المحاضرة الثامنة لمادة العراق المعاصر (المرحلة الثانية)

للعام الدراسي 2023-2024

تبلور فكرة نشوء الدولة:

وصل السير بيرسي كوكس الذي اتسم بالمرونة إلى العراق في بداية شهر تشرين الثاني من عام 1920 ليتقلد مهام المندوب السامي. شرع السير كوكس بالسير على الأعراف الدولية الجديدة التي مثلتها النقاط الأربعة عشر للرئيس "وودرو ويلسون" والتقيد بقرارات عصبة الأمم. أكدت وايتهول الالتزام بتكوين ودعم الدولة العربية المستقلة في العراق وبتقديم المساعدة المطلوبة ودعم قيام ملكية دستورية. وحال وصوله إلى بغداد اجتمع كوكس بأعيان المدينة وأعلن قدومه بأمر 'من حكومة جلالة الملك للتشاور مع العراقيين لغرض تكوين حكومة عربية تحت إشراف بريطانيا العظمى'. ففي أقل من ثلاث سنوات تحولت الرؤية البريطانية جذريا من الحكم المباشر للعراق إلى تشكيل حكومة عراقية.

وهذا يعني مجموعة فرضيات معقدة تختلف عن الحكم الاستعماري المباشر. كان على البريطانيين بناء دولة تكون فيها الحكومات نابعة من سكان البلد أنفسهم، إلا أن البريطانيين سوف يحتفظون بالتأثير الكافي لكبح القرارات والسياسات غير المقبولة التي تتخذها الحكومة الوطنية، كانت هذه التوليفة تحتوي على معضلة أرقت العلاقات العراقية – البريطانية لسنوات طويلة قادمة. ولكن بالطبع كان البريطانيون بحاجة إلى تشكيل حكومة قوية مقبولة شعبيا وقادرة على توفير الأمن والرخاء. ولكن بالطبع كانوا بحاجة إلى عرقلة عمل الحكومة القوية في حال وجود تصادم في المصالح بين الطرفين. لذا وضعت كل من الملك والسياسيين العراقيين في العقد الأول من عمر الدول العراقية في موقف محرج لكسب الشرعية الشعبية من خلال اتباع سياسات مستقلة من جهة، ومن التدخلات العسكرية البريطانية المباشرة من جهة أخرى.

المعضلة الأخرى التي واجهت البريطانيين هي مسألة الدستورية والتمثيل. لا ينبغي نكون متشائمين ونقول إن دعم البريطانيين للملكية الدستورية والديمقراطية النيابية كان مجرد ادعاء. لذا ولكونها ديمقراطية عريقة، فلا ريب أن بريطانيا كانت ترغب في صناعة دول على شاكلتها. يرى ستيفن هيمسلي لونغريغ، الذي كان متابعا عن كثب للوضع العراقي في تلك الفترة 'أن لا بديل عن الديمقراطية التمثيلية البرلمانية ... إذ لم تخطر على بال البريطانيين أو أي مراقب غربي أن لا يقوم شكل من الحكم مألوف لدى البريطانيين ومرغوب فيه على ما يبدو لدى العراقيين'. لكن الحقيقة هي أنه بغض النظر عن توجهات البريطانيين أنفسهم وبتركيزه على حق تقرير المصير، قيد المناخ

المحاضرة الثامنة لمادة العراق المعاصر (المرحلة الثانية)

للعام الدراسي 2023-2024

السياسي بعد الحرب العالمية الأُولى حرية البريطانيين في المناورة حول مسألة الدستورية والتمثيل النيابي. كانت المشكلة بالنسبة إلى بريطانيا هي كيفية التوافق بين ادعائها بدعم الدول الديمقراطية من جهة وبين الحفاظ على مصالحها من جهة أُخرى، وذلك بتكوين دولة قوية مركزية قوية يحتفظ البريطانيون بحق التأثير. وهذا ما أَدى فيما بعد إلى تقليل من قيمة العملية السياسية والذي بدوره تسبب مع مرور الوقت بتضرر مؤسسات الدولة ذات الصلة: البريطانيون والملك والحكومة والبرلمان.

ولقد تبين للبريطانيين أَن إقامة ملكية دستورية هو عملية أَصعب مما كانوا يتخيلون. إذ لم يحظ اختيارهم لفيصل، وهو الغبن الثالث للشريف حسين ملك الحجاز، بالإجماع كما كانوا يأملون وكما عملوا عليه. إذ لم ترق فكرة ملك سني غير عراقي لكثير من العراقيين، لاسيما الغالبية الشيعية في الجنوب والكرد في الشمال؛ بل حتى في بغداد لم يكن القبول به أَمرا سهلاً. ولقد أَسر عبدالرحمن الكيلاني، وهو أَول رئيس وزراء تحت الحكم البريطاني، إلى الميس جيرترود بيل، أَن بالرغم من كرهه الشديد للأَتراك، يفضل أَن يحكمه الأَتراك بدلاً من الحجازيين. فبالإضافة إلى معتقدهم السني، فإن هنالك القليل الذي يربط الحجازيين بالعراق. فضلاً عن ذلك، فالعراق ليس خاليا من المرشحين الذين كانوا لهم تاريخ طويل في مقاومة الوجود العثماني قبل الحرب العالمية الأُولى ويحظون بقواعد شعبية واسعة.

ولكن بالنظر إلى التعدد المجتمعي، إذ لا يستطيع أَي شخص الحصول على موافقة جميع المكونات، أَصر البريطانيون على فكرة الملك من الخارج الذي لا تربطه علاقات بأي من تلك المكونات.

ينحدر فيصل نفسه من سلالة ارستقراطية ويتمتع بسمعة واسعة. فلقد حارب الأَتراك ودخل إلى دمشق منتصرا على رأس جيش من البدو والضباط في الجيش العثماني، وتوج حاكما لسوريا. وحينما طرده الفرنسيون من سوريا، استمر بالنضال من أَجل استقلال البلدان العربية. لذا كان له من المؤهلات التي تمكنه من حصد الدعم من القبائل ومن سكان المدن على حد سواء. أَما بالنسبة إلى البريطانيين، فلقد تأملوا أَن فيصل قد تعلم درسا قاسيا من خلال تعامله مع الفرنسيين، وأَنه سوف يكون طيعا أَكثر مع المطالب والإملاءات البريطانية. فعلى لسان وينستون تشرشيل، فلقد مثل فيصل 'الحل الأَمثل والأَقل كلفة'.

المحاضرة الثامنة لمادة العراق المعاصر (المرحلة الثانية)

للعام الدراسي 2023-2024

شرع البريطانيون في إضفاء الشرعية على حكم الملك فيصل، وفي محاولة منهم لتجنب الانتخابات المباشرة، لأنها قد تنتج نتائج غير مرغوبة بالنسبة لهم، قام البريطانيون بإنشاء لجان انتخابية في جميع مناطق البلاد، حيث يكون للإدارات المحلية سلطة على النتائج. ففي هذا النظام، يقوم الإداريون المحليون في كل مدينة أو مقاطعة بدعوة الأعيان والقادة والأشخاص البارزين في تلك المناطق ومن ثم يقومون بتعداد مناقب الملك فيصل. وبعد ذلك يسألون الحضور إن كان لأي منهم أي اعتراض. وفي حالة الإجابة بكلمة (كلا)، كما هو متوقع، يطلب منهم التوقيع على إعلان بالموافقة على تنصيب فيصل ملكا للعراق. وكما كان مخططًا، فلقد أيدت النتائج اختيار فيصل ملكا للعراق، وإن كانت لا تخلو من بعض المفاجآت، فلقد صوتت كل من المدينتين كركوك والسليمانية ضد فيصل، وإن كانت بعض المدن صوتت لصالحه، فإن مدنا أخرى قد أبدت انقساما حول الموضوع؛ وشرطت بعضها التصويت لصالح الملك بشرط الحصول على السيادة الكاملة وتكوين الجمعية التأسيسية. ولكن في بعض المدن الجنوبية، وعلى الرغم من تحسسهم من الملك السني وأصوله الحجازية الشريفية، رضخت للتصويت لصالحه بشرط بقاء الانتداب البريطاني، وسواء كان هذا الشرط حقيقيا، أو أنه كان نتيجة للتلاعب البريطاني، كما يذهب إليه المؤرخ العراقي الراحل علي الوردي، فإن سعادة الملك بالنتائج لا بد أنها تنغصت بعدم التوافق عليه، خصوصا أن هذا لم يكن يفترض أن يحدث لأن الانتخابات جرت تحت سيطرة البريطانيين وبشروطهم.

الحكومة العراقية المؤقتة

لم يكن قرار السلطات البريطانية بتشكيل الحكومة المؤقتة، إلا نتيجة لاستمرار الانتفاضات الشعبية ضد الاحتلال، التي بلغت ذروتها في ثورة العشرين فبعد وصول برسي كوكس إلى بغداد في 11 تشرين الأول 1920م، الذي وصف بأنه الشخص الأمثل، من وجهة نظر بريطانيا، لمعالجة الوضع المضطرب في العراق لما له من معرفة سابقة مع بعض الساسة العراقيين، وبدأ على الفور بتنفيذ السياسة البريطانية الجديدة، فأجرى مشاورات واسعة مع بعض الشخصيات العراقية ورجال الإدارة البريطانية في العراق، لشرح خطته في العمل التي كانت تهدف إلى تأسيس حكومة مؤقتة على الأسس التالية:

المحاضرة الثامنة لمادة العراق المعاصر (المرحلة الثانية)

للعام الدراسي 2023-2024

أَن يؤسس مجلس من الوزراء العرب يشرف عليه مستشارون بريطانيون على أَن يكون بإِدارة المندوب السامي البريطاني المباشرة, وبعد أَن حصل كوكس على التأييد لآرائه رشح عبدالرحمن الكيلاني، نقيب أَشراف بغداد، لتولي رئاسة المجلس لمركزه الديني لكنه واجه صعوبة في اقناع النقيب لتولي هذا المنصب. وكان النقيب قد أَعلن في شباط 1919م عن عزمه عدم الاشتراك في الشؤون السياسية بقوله:

"إِن صيرورتي رئيسا سياسيا للدولة، هي ضد أَشد مبادئ عقيدتي تأصلاً وسوف لا أَتراجع عما قلته حتى إذا كان في ذلك انقاذ العراق من الدمار التام"

استطاع النقيب اقناع كوكس تولي رئاسة المجلس، وكان كوكس قد قرر تأَليف مجلس يضم رئيسا وثمانية وزراء، يكون كل منهم على رأس وزارة لضمان تمثيل مناطق العراق المتعددة، وقام كوكس بترشيح الوزراء وطلب من النقيب توجيه الدعوة لهم، لكي لا يعطي انطباع سيء عن التدخل البريطاني المباشر في شؤون الحكومة الجديدة، التي أُريد لها أَن تكون واجهة عراقية لا بريطانية.

وهكذا تم تشكيل الوزارة النقيبية الأُولى التي عقدت في دار النقيب يوم 2 تشرين الثاني وأَلقى النقيب في الاجتماع كلمة قصيرة جدا دعا فيها إِلى المثابرة في العمل دون أَن يحدد واجبات المجلس ودوره في الحياة السياسية، وفي 8 تشرين الثاني أَصدر المندوب السامي بيانا أَوضح فيه أَن الهدف من تشكيل الحكومة المؤقتة هو الاسراع في تمهيد الطريق التام أَمام الشعب العراقي لا بداء الرأي في شكل الحكومة التي يريدها عن طريق تأليف إِقامة مؤتمر عام يمثل الشعب العراقي تمثيلاً صحيحا، وإِلى أَن يحين موعد عقد المؤتمر وإِصدار القانون الأَساسي فإِن الحكومة تقوم بإِدارة الواجبات العمومية بإِشراف المندوب السامي.

حدد كوكس صلاحيات الحكومة المؤقتة في مذكرة صدرت على شكل تعليمات لمجلس الوزراء، وأَوضحت المذكرة أَن كل وزير يعتبر رئيسا لدائرة من دوائر الدولة ومسؤولاً عن ادارتها بشرط أَن يكون خاضعا إِلى اشراف مجلس الوزراء، ومشورة المستشار البريطاني، وسلطة المندوب السامي العليا، والذي تكون قراراته نهائية في جميع الأمور.

قامت الحكومة المؤقتة بتقسيم العراق إِلى وحدات ادارية وتعيين موظف عراقي لكل وحدة ادارية، وإِلى جانبه مستشار بريطاني وسمحت بعودة السياسيين المنفيين من الذين أَبعدوا بسبب مشاركتهم في

المحاضرة الثامنة لمادة العراق المعاصر (المرحلة الثانية)

للعام الدراسي 2023-2024

الثورة، وعلى الرغم من ذلك فإن تشكيل هذه الحكومة لم يرضي طموح العراقيين الذين طالبوا بالاستقلال التام وإقامة دولة مستقلة لهذا نظروا إلى الحكومة المؤقتة بعين الشك في قدراتها على الاستجابة لمطامح العراقيين.